



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الاثنين ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤١٩١)

محتويات العدد

- * الإمارات .. نهج إنساني في السياسة الخارجية
- * «مرسوم» بشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية
- * واشنطن تلاحظ تقدماً في التعاون الإيراني النووي
- * ماذا لو فشلت محادثات إيران مع القوى الكبرى؟
- * ملامح النظام الاقتصادي العالمي بعد «الأزمة المالية»
- * خريطة التحالفات السياسية في العراق
- * الخيارات الأمريكية في أفغانستان





نهج الإمارات الإنساني

توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بإرسال مساعدات عاجلة إلى المتضررين في كل من إندونيسيا والفلبين جراء الزلازل والأعاصير التي أصابت البلدين وتسببت بأضرار مادية وبشرية ضخمة، ومساعدة الأجهزة الإماراتية المعنية إلى القيام بدورها في هذا الشأن، وفي مقدمتها «مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان الخيرية» و«هيئة الهلال الأحمر»، إنما تؤكد نهج دولة الإمارات العربية المتحدة الإنساني القائم على تقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها في أوقات التأزم والشدة في كل مكان من العالم دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس، وهو النهج الذي لازم الدولة وما زال منذ إنشائها كأحد الأسس الثابتة والراسخة لسياستها الخارجية.

ولا يتوقف دور الإمارات الإنساني على تقديم المساعدات المادية إلى مناطق الكوارث والنزاعات وإنما يمتد إلى التحرك إلى هذه المناطق والتفاعل المباشر مع مشكلاتها والمشاركة في الجهود الإنسانية عن قرب، حيث أعلنت «هيئة الهلال الأحمر» أنها بصدد إرسال وفد إنساني إلى إندونيسيا للإشراف على عمليات الإغاثة التي تقوم بها الهيئة ميدانياً وتعريف احتياجات المناطق المنكوبة على أرض الواقع، كما غادر «فريق البحث والإنقاذ» الإماراتي مع المعدات اللازمة إلى إندونيسيا لتقديم المساعدة في مواجهة الزلازل الذي تعرضت له «جزيرة سومطرة»، وذلك بتوجيهات من الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية. ولا شك في أن الإصرار على المشاركة المباشرة من قبل الأجهزة الإماراتية المعنية في مواجهة الآثار الناتجة من الكوارث والأزمات بهذه الصورة، إنما يعكس إحساساً عميقاً بالمسؤولية الإنسانية لدى القيادة الإماراتية، وإيماناً راسخاً بالدور الإنساني لدولة الإمارات العربية المتحدة على الساحتين الإقليمية والدولية، كما يعكس صدقية السياسة الخارجية الإماراتية في تبنيها البعد الإنساني كأحد الأبعاد المهمة لها وكيف ترى أن ذلك يرتب عليها مسؤوليات كبيرة يحتاج القيام بها إلى أكثر من إصدار البيانات أو إرسال المساعدات من بعيد.

من خلال تجاربها المختلفة خلال السنوات الماضية في مناطق مختلفة من العالم، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اكتسبت خبرة كبيرة في التعامل مع النكبات الإنسانية الناتجة من الحروب أو الكوارث الطبيعية، كما أنها تمتلك أجهزة مدربة وقادرة على التحرك بسرعة وكفاءة، وهذا يجعل الدور الإماراتي فاعلاً ومؤثراً ومحط الأنظار في مثل هذه الظروف.

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بوحدة المصير الإنساني، وتدعو إلى السلام والاستقرار والتنمية لشعوب الأرض كلها، وتتفاعل مع كل جهد من شأنه تحسين حياة البشر ورفع مستواهم وتخفيف معاناتهم، وتنفيذ الحروب والصراعات، وترى أن أي مشكلات مهما كانت شدتها يمكن حلها بالطرق السلمية، وهذا هو منطلق نهجها الإنساني الذي جعلها عنواناً للنجدة والخير والانفتاح على الساحة الدولية.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مديوني

كريمة المهري

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

العالم اليوم

زيارة البرادعي لإيران.. ماذا يمكن أن نحقق؟

تأتي زيارة المدير العام لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، محمد البرادعي، لإيران، التي بدأها يوم السبت الماضي، لبحث ترتيبات تتيح لمفتشي الوكالة الدخول إلى منشأة جديدة لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة «قم».

السؤال الذي يطرح هنا هو: إلى أي مدى يمكن أن تحقق زيارة البرادعي ل طهران بعض الاختراقات المهمة في ضوء نتائج مباحثات جنيف؟

ربما تعمل إيران على الظهور بمظهر المتعاون مع البرادعي ولكن دون أن تقدم له أي تنازلات حقيقية، ولذلك لا يتوقع أن تؤدي هذه الزيارة إلى نتائج كبيرة، يؤكد ذلك ما يلي:

١- تبدو إيران وكأنها تخلت عن تعهداتها في مباحثات جنيف بشأن الموافقة المبدئية على تخصيب اليورانيوم لمصلحتها في روسيا وفتح منشأة «قم» للتفتيش أمام «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فبمجرد أن عاد المفاوضات الإيراني النووي، سعيد جليلي، إلى إيران من جنيف أعلن أنه لم يتم التطرق في المباحثات إلى تعليق تخصيب اليورانيوم.

٢- تجيء الزيارة في ظل معلومات تم الكشف عنها ربما تدفع إيران إلى عدم التعاون مع البرادعي، حيث ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس، أن تحليلاً سرياً لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» اعتبر أن إيران لديها «ما يكفي من الخبرات للتمكن من تصميم» قنبلة ذرية «عملانية» وصنعها. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أوروبيين لم تكشف هوياتهم أن هذه الوثيقة تشدد في مقدمتها على الطابع المؤقت لنتائجها، مشيرة إلى أنه يجري التحقق بشكل إضافي من الأدلة التي قالت إن مصدرها وكالات استخبارات وتحقيقاتها الخاصة.

٣- هذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها البرادعي، بزيارة لإيران لحثها على التعاون مع وكالته والقوى الدولية الكبرى، وإنما زارها أكثر من مرة خلال السنوات الماضية دون جدوى، حيث قام البرادعي بست زيارات حتى الآن ل طهران منذ عام ٢٠٠٣، وذلك في فبراير ٢٠٠٣، ويوليو ٢٠٠٣، وأكتوبر ٢٠٠٣، وإبريل ٢٠٠٤، وإبريل ٢٠٠٦، ويناير ٢٠٠٨. وفي هذه الزيارات كلها لم يستطع البرادعي أن يحلحل الأزمة النووية الإيرانية أو يمنع الأمور من التفاقم والاتجاه إلى المزيد من التوتر.

٤- يبدو أن إيران تمارس التكتيك السياسي بمهارة كبيرة وتعمل على استغلال الوقت واللعب على الخلافات الأوروبية-الأمريكية، والتباينات بين الغرب من ناحية والصين وروسيا من ناحية أخرى، فضلاً عن اعتقادها بالصعوبة الكبيرة التي ينطوي عليها أي اتجاه نحو الخيار العسكري.

٣	* أهم الأحداث
	○○○
	* الإمارات اليوم
٤	توجه مهم لبناء مجتمع مستقر
	○○○
	* تقارير وتحليلات
	المحللون يتساوون: ماذا لو فشلت محادثات إيران مع القوى
٥	الكبرى؟
	ملاح النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد «الأزمة
٨	المالية»
٩	ما الذي يعوق هزيمة الجماعات المسلحة في باكستان؟
	خريطة التحالفات السياسية في العراق وفرص المالكي في
١٠	الانتخابات النيابية المقبلة
	* أخبار الساعة حول العالم
	طهران
١١	محللون إيرانيون: إيران حققت مكسباً في محادثات جنيف
	إسلام آباد
١١	خبراء يطرحون خيارات أمريكا في أفغانستان
	واشنطن
	«دول سعرت جرنال»: آلاسكا تستطيع أن تسد احتياجات
١٢	الطاقة الأمريكية
	بكين
١٢	لا تغيير في المفهوم الدفاعي لسياسة الدفاع الوطني الصينية ..
	باريس
١٣	القوى الكبرى بدأت حواراً حاداً مع إيران في جنيف
	لندن
١٣	مشروع قانون أمريكي في مجال الطاقة يدعم الصناعة النووية ..
	○○○
١٤	* متابعات اقتصادية
	○○○
	* إصدارات حديثة
	بناء الجسر لا الجدران.. التواصل مع الإسلاميين السياسيين
١٥	في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



أهم الأحداث

العراق يرجئ مناقشة قانون استثمارات النفط لما بعد الانتخابات التشريعية

أرجأ «مجلس النواب» العراقي اتخاذ قرار إزاء قانون الاستثمارات النفطية المؤجل منذ فترة إلى ما بعد الانتخابات التشريعية في يناير، وذلك بسبب النزاع المتزايد بشأن فرض الهيمنة على موارد النفط الموجودة شمال البلاد، حسبما قال نائب برلماني عراقي أمس. وقال علي حسين بالو، رئيس «لجنة الطاقة» بـ «مجلس النواب»، إن النزاعات المستمرة بين إدارة «إقليم كردستان» والحكومة المركزية بشأن حق التفاوض على التعاقدات مع الشركات الأجنبية في «إقليم كردستان» المتمتع بالحكم الذاتي في الشمال يجب تسويتها قبل استئناف مناقشة القانون.

رئيس الدولة يصدر مرسوماً بقانون اتحادي في شأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- المرسوم بقانون اتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ في شأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. ويمثل هذا المرسوم بقانون أحد العناصر الأساسية للبنية التحتية القانونية اللازمة وفقاً لمعايير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» كإطار لإنجاح قطاع الطاقة النووية السلمية. وتبنى المرسوم بقانون العناصر الجوهرية الواردة في «وثيقة السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقويم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في الدولة»، التي تم إعلانها ونشرها في إبريل ٢٠٠٨.

فرنسا ترى انفراجاً طفيفاً في الحوار مع طهران

الولايات المتحدة تلاحظ تقدماً في التعاون الإيراني النووي

هوّن مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيمس جونز، أمس، من شأن أنباء تفيد بأن إيران باتت أقرب إلى صنع قنبلة ذرية، وقال إن التعاون الإيراني في الأسابيع الأخيرة مفيد لمنع الانتشار النووي. فيما قال وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، إن انفراجاً بسيطاً تحقّق في الحوار بين إيران والمجتمع الدولي برغم أنه ما زال على إيران أن تجيب عن أسئلة بشأن طموحاتها النووية. وقال مدير عام «الوكالة الدولية للطاقة النووية»، أمس، إن هناك تغييراً طرأ على المواجهة الإيرانية-الغربية، فاتجهت نحو المزيد من التعاون والشفافية، وحدّد الخامس والعشرين من أكتوبر الجاري تاريخاً لتفتيش محطة لتخصيب اليورانيوم كشف عنها مؤخراً. في الموضوع ذاته قالت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إن واشنطن لديها ثلاثة خيارات للتعامل مع إيران: إما أن تواصل سياسة فرض العقوبات من خلال الأمم المتحدة، وإما أن تعمل مع حلفائها الأوروبيين على إنزال العقاب بإيران، وإما أن تتخذ إجراءً من طرف واحد بالتزامن مع المسارات الأخرى.

الولايات المتحدة تستبعد عودة «طالبان» إلى السلطة في أفغانستان

استبعدت واشنطن، كلياً، أمس، إمكانية عودة «طالبان» إلى الحكم في أفغانستان، برغم الضغوط المتنامية للمتمردين الذين أحقوا بالحلف الأطلسي أمدح خسارة له منذ عام، مع مقتل ثمانية من الجنود الأمريكيين السبت. وقال الجنرال جيمس جونز، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي لشبكة «سي إن إن» التلفزيونية: (لا أتوقع أي عودة لـ «طالبان»)، وأريد أن أقول بكل وضوح إن أفغانستان لا تواجه خطر سقوط وشيك). وبشأن مقتل الجنود الأمريكيين الثمانية، اعتبر الجنرال جونز أنه «ليس من الحكمة استخلاص نتائج متسرعة» من هذا الحادث.

«صندوق النقد الدولي» يتعهد بتعديل هيكل التصويت

لمصلحة الدول الناشئة

قالت لجنة رئيسية في «صندوق النقد الدولي» إنها تؤيد منح المزيد من صلاحيات التصويت للأسواق الناشئة والدول النامية. وفي بيان، قالت لجنة السياسات المالية والنقدية الدولية إنها تؤيد نقل ٥٪ على الأقل من حقوق التصويت من الدول ذات التمثيل الكبير إلى نظيرتها الأقل نفوذاً. وقالت اللجنة، التي تضع أجندة «صندوق النقد الدولي»، أمس، إنها ملتزمة أيضاً بحماية حصة التصويت للدول الفقيرة. وجاء البيان خلال الاجتماع السنوي لـ «صندوق النقد» الذي عقد في إسطنبول.



توجه مهم لبناء مجتمع مستقر

لا شك في أن إجراء أبحاث علمية رصينة حول الأسرة الإماراتية توجه مجتمعي مهم، حيث إن هناك حاجة كبيرة إلى الأبحاث الاجتماعية الشاملة التي تتطرق إلى مشكلاتها من جوانبها المختلفة وتقدم المعالجات النافعة لها بما يحافظ على القيم الأسرية الإماراتية الأصيلة والإيجابية بعد أن بدأت في التراجع تحت ضغط الحياة الحديثة ومتطلباتها، ويدعم الترابط الأسري الذي يحقق الاستقرار داخل الأسرة، وبالتالي داخل المجتمع الإماراتي كله.

كما أن تحديد المشكلات التي تواجه الأسرة الإماراتية، ومعرفة الأسباب التي تقف وراءها يسهمان، في دعم السياسات الاجتماعية في الدولة، ويمدآن صانعي القرار بالخيارات التي قد تساعدهم على التوصل إلى وضع الحلول الملائمة لهذه المشكلات.

إذا كان إجراء أبحاث ودراسات علمية حول الأسرة ينطوي على مردودات إيجابية عديدة، فمن المهم العمل على تفعيل هذا التوجه من خلال: أولاً: الاهتمام بالجانب الميداني في هذه الدراسات، الذي يعتمد على استطلاعات الرأي والاستبانات الإحصائية الدقيقة، حتى تستطيع أن تقدم رسداً حقيقياً لواقع المشكلات الأسرية، وثانياً: تعزيز أوجه التعاون بين الجهات المختلفة في الدولة المعنية بالأسرة. وثالثاً: ترجمة نتائج هذه الدراسات إلى خطط عمل.

الأسرة القوية هي اللبنة الرئيسية لأي مجتمع صحي ومستقر، كما أنها الأساس الذي يقوم عليه نجاح خطط التنمية بأبعادها المختلفة من خلال ما تقوم به من زرع القيم الإيجابية وتكريسها، التي تدعو إلى العمل الجماعي واحترام عمل المرأة وتقدير العلم، وغيرها من القيم التي تشجع على التقدم والتطور.

وفي ظل المتغيرات المختلفة التي تأثر بها المجتمع خلال السنوات الماضية، فقد بدأت تظهر بعض السلبيات التي لحقت بالأسرة الإماراتية، كارتفاع معدلات الطلاق، وشيوع أنماط الثقافة الغربية لدى بعض الأسر، والإسراف في الاعتماد على العمالة المنزلية، وانتشار بعض أنماط العنف الأسري، وتراجع أهمية العلاقات الأسرية والتماسك الأسري وغيرها. ولا شك في أن انتشار هذه المشكلات على مستوى الأسرة إنما ينطوي على مخاطر كبيرة على أكثر من مستوى، وهذا يجعل من مواجهتها والتصدي العلمي والفاعل لها أمراً ضرورياً، في هذا السياق تشكل الدعوة التي أعلنتها «مؤسسة الإمارات للنفع الاجتماعي»، مؤخراً، بالتعاون مع شركة «أوكسدنتال بتروليوم» - التي تقضي بإعطاء منح تصل قيمة الواحدة منها إلى مئتي ألف درهم لدعم أبحاث علمية وتمويلها لمعالجة القضايا الأساسية التي تواجه الأسر الإماراتية- خطوة مهمة نحو تقصي الواقع الذي تعيشه الأسرة الإماراتية بأسلوب علمي.

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

اليورو		الجنيه الإسترليني		الين الياباني		أسعار العملات
↑	١,٤٦٣	↑	١,٥٩٧٨	↑	٨٩,٨٤٥	
مزيج برنت دولار/ برميل		الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		نيكاي		أسعار النفط الخام والغاز
↓	٦٧,٨	↑	٤,٧٣	↑	٩٧٣٦,٦	
ناسداك		داو جونز		نيكاي		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	٢٠٤٨,١	↓	٩٤٨٧,٦٧	↑	٤٠,٨	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
المؤشر العام	(-) ٠,٣٣ %
الشركات المرتفعة	(١٢) شركة
الشركات المنخفضة	(٢٢) شركة
الشركات الثابتة	(٤) شركات
سوق دبي المالي	
المؤشر العام	(-) ٠,١١ %
الشركات المرتفعة	(٥) شركات
الشركات المنخفضة	(١٢) شركة
الشركات الثابتة	(١٠) شركات

هل من بدائل؟

المحللون يتساءلون: ماذا لو فشلت محادثات إيران مع القوى الكبرى؟

الشواهد غير المشجعة عقب انتهاء الجولة الأولى من محادثات جنيف والخوف من عودة إيران إلى ممارسة ألعيبها القديمة في استهلاك الوقت دون رغبة حقيقية في التفاوض فتحا الباب أمام سؤال مثير للقلق: ماذا لو انهارت المفاوضات دون التوصل إلى نتائج مرضية للطرفين؟ ما خيارات صانع القرار الأمريكي؟ هل التسليم والاعتراف بإيران كقوة إقليمية جديدة أم مواصلة حلول مطروحة مثل العقوبات والاحتواء؟ الخبراء يرون أن القضية يجب ألا تتوقف عند حد «النووي» فقط، وأنه لا بد من احتواء إيران بأي شكل.

خيار العقوبات

أما فيما يتعلق بالعقوبات فإن المسؤولين الغربيين يشككون في فعاليتها علانية. فهم يرفضون مساعدة روسيا والصين اللتين تريدان عرقلة أي قرار دولي ضد إيران لمصالحهما الخاصة. ولكن هناك عدد كبير من هؤلاء المسؤولين الذين يقللون من جدوى العقوبات لأسباب موضوعية: فبرغم تلميحات الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، حول إمكانية التعاون مع الولايات المتحدة فإن البيت الأبيض لا يتوقع أن توافق روسيا أو الصين على تشديد العقوبات إلى حد فرض حظر على صادرات مواد الوقود أو مبيعات الأسلحة أو الاستثمارات الجديدة في قطاعي النفط والغاز الإيرانيين.

نقطة أخرى لا تصب في مصلحة العقوبات هي سجلها غير المشرف في الشرق الأوسط. فعشر سنوات كاملة من العقوبات، مصحوبة بعمليات قصف جوي منتظمة، لم يكن لها أي أثر إيجابي في نظام صدام حسين في العراق. أما بالنسبة إلى النظام الحاكم في طهران فكثير من أركانه هم أبناء «الحرس الثوري» الذين عاصروا الحرب الإيرانية-العراقية، وعلى هذا الأساس يبدو النظام مقنعاً عندما يؤكد للغرب أن بلاده مستعدة لمزيد من التقشّف دفاعاً عن عزة إيران وكرامتها.

تنازلات متواضعة

برغم موافقة إيران على مبدأ التفتيش الدولي على منشآتها النووية الجديدة في «قم» وتصدير اليورانيوم المخضب إلى دولة أخرى فإن تلك «التنازلات» تعتبر تنازلات

النيرة المتفائلة في تصريحات باراك أوباما عقب انتهاء الجولة الأولى من محادثات «الدول الست المعنية بإيران» «Iran Six» في جنيف أخفت وراءها تشاؤماً متزايداً في واشنطن والعواصم الأوروبية بسبب الإحساس بأن شيئاً لم يتغير. فبعد سبع ساعات من المداولات خرج المفاوضات الغربيون بنتيجة واحدة، هي صعوبة نجاح أي إجراء غربي -بدءاً من العقوبات ومروراً بالعقوبات المشددة وانتهاءً بالعمل العسكري وقلب النظام- في منع إيران من مواصلة برنامجها النووي.

تشاؤم أمريكي

وفي هذا السياق ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» أن من السهل فهم الأسباب التي تجعل المسؤولين الأمريكيين يحجمون عن الاعتراف بهذه الحقيقة على الملأ، وإن كان من السهل أيضاً أن نلمس نبرة تشاؤم واضحة في تصريحات مسؤولين أمريكيين كبار مقربين من وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، التي وصفت فرص نجاح الدبلوماسية الأمريكية بأنها «محل شك كبير!»، ووزير الدفاع، روبرت جيتس، الذي قال إن أقصى ما يمكن أن يحققه العمل العسكري هو «كسب الوقت». كما أسرّ وزير خارجية السويد، كارل بيلت، لبعض أصدقائه، الأسبوع الماضي، بأنه حتى استراتيجية دعم المعارضة الإيرانية بهدف قلب النظام «تحتاج إلى وقت طويل»، وربما أفرزت نظاماً يتبنى التوجهات النووية نفسها.

إيران إخفاء مخزونها الحقيقي من اليورانيوم المخصب في مكان آخر. ولا ننسى أن طهران ما زالت تواصل أعمال التخصيب في مفاعلها في «ناتنز» -في تحدٍّ لسافر لقرار مجلس الأمن.

ورأت الصحيفة أن على المفاوضين الغربيين في جنيف الضغط بشدة على نظرائهم الإيرانيين من أجل التزام تنفيذ تعهداتهم وفتح المنشآت النووية كافة أمام المفتشين الدوليين. ومع الكشف عن مفاعل «قم» مؤخراً، وإصرار إيران على حقها في إجراء العمليات كافة الخاصة بإنتاج الوقود النووي -بدءاً من التنقيب ومروراً بالتخصيب وانتهاءً بإنتاج الوقود- يتعيّن على الغرب مواصلة المحادثات من ناحية، والاستمرار في سبر أغوار النيّات الحقيقية لإيران من ناحية أخرى.

مضمون المقاتلين يعني إذاً وجود شكوك قوية في إمكانية نجاح محادثات جنيف في تحقيق أهداف الغرب من حيث منع إيران من امتلاك القنبلة النووية. وهذا يجرّنا إلى نقطة أساسية وهي أن المحادثات ربما ليست نهاية الأزمة، بل بدايتها. فحتى أسبوع مضى كان الغرب، الذي يعترف وراء الأبواب المغلقة بصعوبة وجود خيار مؤثّر وقوي كبديل للعمل العسكري، وكان خطابه السياسي يتمحور حول نقطة أساسية وهي أن الغرب يريد تسوية الأزمة النووية بالطرق السلمية عن طريق الحوار، وأن إيران هي التي ترفض هذا الطريق، ما يعني أن الغرب ألقى بالمسؤولية كلها على عاتق إيران وهو يعلم يقيناً بصعوبة وجود أي بديل آخر للحوار. فالصين وروسيا تترصدان برفع علم «الفيتو» في وجه أي قرار دولي يفرض عقوبات، فضلاً عن عدم وجود جبهة غربية قوية بجوار واشنطن تساعد على تضيق الخناق الاقتصادي حول رقبة طهران.

وهذا يفسر لم تنفّس الغرب الصعداء مع ورود الأنباء الأولى حول قبول إيران مبدأ التفاوض، ويفسر أيضاً هذا الشعور العميق بالارتياح وكأنما الأزمة النووية قد وجدت طريقها إلى الحل بالفعل. ولكن يبدو أن العكس هو الصحيح. فبعد انتهاء الجولة الأولى من المحادثات يوم الخميس الماضي تباينت الانطباعات وردود الأفعال لدى المعلقين السياسيين الغربيين، والمسؤولين أيضاً، حول مدى

متواضعة وربما أضافت مزيداً من التعقيد إلى المفاوضات وفرص تطبيق عقوبات. فالمفاوضون الإيرانيون رفضوا الاستجابة لمطلب غربي أساسي هو تجميد أنشطة تخصيب اليورانيوم. كما أن التفاصيل الخاصة بالتفتيش وتصدير اليورانيوم يمكن «مطها» بسهولة وهو ما يمنح النظام الإيراني وقتاً ثميناً ليس متاحاً للغرب.

خيار أوباما

أوباما صرّح بأنه سيواصل استراتيجيته الدبلوماسية حتى نهاية العام الحالي، وأنه سيدجأ إلى تطبيق العقوبات في حال فشل هذه الاستراتيجية. وهذا، في رأي كينيث بولاك، كبير الباحثين في «مركز سابان» التابع لمؤسسة «بروكنجز»، يضع أميركا على مفترق طرق صعب، حيث ستبدو استراتيجية أوباما ساعتها وكأنها «تمثيلية هزلية».

فما العمل إذاً؟ يرى بولاك أن «الاحتواء» هو أفضل خطة بديلة، أي تحجيم قدرة إيران على إنتاج أسلحة نووية أو ممارسة نفوذها على بقية دول المنطقة ومنع الجمهورية الإسلامية من تحقيق أهدافها بأي وسيلة بعيداً عن الحرب. وهذا يتطلب جهوداً أميركية متواصلة على مدى سنوات طويلة قد تمتد عقوداً.

ما بين الاحتواء ودعم المعارضة

ولكن نجاح وصفة بولاك أمر مستبعد، ليس لأن الاحتواء ليس من أولويات إدارة أوباما فحسب، وإنما لأنه يمنح إيران وقتاً كافياً لتحقيق هدفها في امتلاك السلاح النووي. وبعيداً عن المحادثات والعقوبات وربما ضربة عسكرية إسرائيلية محتملة لوقف القنبلة الإيرانية يظل الخيار الأفضل هو دعم المعارضة الإيرانية.

الشكوك التي تراود المحللين حول فرص نجاح المحادثات في وقف الخطر النووي الإيراني كانت أيضاً الموضوع الرئيسي لافتتاحية صحيفة «نيويورك تايمز» التي حذرت من عودة إيران إلى ممارسة ألاعيبها القديمة في الخداع والمناورة كسباً للوقت. ومن المؤسف أن بعض المحللين استبق الأحداث وعبروا عن تفاؤلهم إزاء العرض الإيراني بتصدير اليورانيوم قليل التخصيب إلى روسيا وفرنسا بغرض تحويله إلى وقود نووي. هذا إذا كان العرض الإيراني حقيقياً، وإذا لم تتعمد

جدية طهران في الخروج بنتائج إيجابية للطرفين من تلك المحادثات.

هل يعني ذلك أن المحادثات في طريقها إلى الفشل؟ ليس بعد. فبرغم الاعتراف بأن المحادثات فكرة جيدة، ولكنها لا تناسب إيران في ممارسة عاداتها القديمة في المراوغة وقطع الوعود الكاذبة واللعب على الألفاظ كسباً للوقت ليس إلا. وبرغم أن الفشل وارد فإن على المفاوض الغربي، وفقاً لمحللين غربيين، أن يدرك أن خطر إيران لا يقف عند حد «النووي» فقط. فثمة تنام واضح في قوة إيران ونفوذها إقليمياً، ليس على المستوى السياسي فقط، بل وعلى العسكري أيضاً من حيث تنامي القدرات العسكرية التقليدية.

واشنطن أمام تساؤلات صعبة

وترى صحيفة «ذا كريستيان ساينس مونيتور» أن السؤال المطروح بعيداً عن المحادثات النووية في جنيف يتعلق بمدى استعداد الولايات المتحدة وإسرائيل للتعامل مع إيران كقوة إقليمية وشيكة في المنطقة. هل واشنطن قادرة على أن تتقنع تل أبيب بقبول الاعتراف بإيران كقوة إقليمية كبرى؟ وهل هي مستعدة لقبول النتائج؟ لن تجد في إسرائيل كثيرين ممن هم على استعداد لتقبل إيران كقوة عسكرية تقليدية جديدة في الشرق الأوسط.

هنا تواجه الإدارة الأمريكية خياراً صعباً بين البحث عن حل حقيقي يتعاطى مع واقع مؤلم جديد ويعترف بقوة إقليمية جديدة ستغيّر حتماً موازين القوى في المنطقة، أو الاستمرار في محاولة احتواء هذا الواقع ومن ثم التعرض للمجازفة بغياب الاستقرار عن الشرق الأوسط.

ويعتقد الاستير كروك، ضابط الاستخبارات البريطانية سابقاً، أنه يبدو أن الأمور تسير في طريق تشديد العقوبات ضد إيران، ولكنها لن تكون فاعلة أو مؤثرة، كما يُجمع معظم الخبراء. وبغض النظر عما يمكن أن تؤول إليه الأمور فمن الواضح أن السياسة الأمريكية ستجد نفسها في خندق صعب.

أسئلة تبحث عن إجابة

صحيفة «The Daily Beast» كانت أكثر مباشرة في بلورة المآزق الأمريكي عندما ذكرت أن الوقت قد حان كي

نتساءل: أين نفق الآن؟ وكيف وصلنا إلى هذا المنعطف؟ وإلى أين نريد أن نذهب؟ وبداية نقول إن على الإدارة الأمريكية ألا تنصت كثيراً لمن يقولون إن القنبلة الموقوتة بدأت عدّها التنزلي. فالمجتمع الدولي ربما كان لديه وقت وأوراق ضغط أكبر كثيراً مما يتصوره بعضهم. فالبرنامج النووي الإيراني لم يسر بالخطوات المتسارعة نفسها التي سار بها نظيره الباكستاني، حيث فضلت إيران البقاء تحت راية «اتفاقية حظر الانتشار النووي» وقبول التفتيش الدولي على منشآتها النووية برغم اعتراض المتشددين. كما أعلنت طهران في أكثر من مناسبة أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية، ثم إنها وافقت في نهاية المطاف على بدء محادثات جنيف. صحيح أن تلك الخطوات لا تحل المشكلة النووية، ولكنها حقائق لا بدّ من استغلالها على طاولة المفاوضات. ولكن المآزق الأمريكي يتلخص، على حد قول دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى، في ثلاثة تساؤلات:

١- ماذا لو نجحت إيران في التوصل إلى الدورة الكاملة الخاصة بالوقود النووي؟

٢- ماذا لو حصلت على سلاح نووي؟

٣- هل لا تزال الفرصة قائمة أمام إيران والولايات المتحدة لبناء الثقة المفقودة بما يكفي للدخول في شراكة بدلاً من مناصبة العداة؟

الإيرانيون أجابوا عن نصف السؤال الأول، حيث نجحوا في التنقيب عن اليورانيوم ولكنهم لم ينجحوا بعد في تحويله إلى قضبان وقود يمكن للمفاعل النووي استخدامها.

أما بالنسبة إلى السؤال الثاني، فبعيداً عن إمكانية شراء قنبلة جاهزة فما زالت إيران بعيدة عن هذا الهدف بسنوات.

أما بالنسبة إلى السؤال الثالث فتبدو إجابته صعبة في ظل النظام الإيراني الحالي. ويرى جاري سيك، مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارتي فورد وكارتر سابقاً، أن النقطة المضيئة الوحيدة هي أن أحمدني نجاد، برغم تصريحاته النارية الاستفزازية، ليس سوى ترس في دولاب صناعة القرار السياسي في طهران، حيث تُتخذ القرارات المهمة بالإجماع.

وهذا يعني أن صوت نجاد وحده لن يكون مؤثراً بين أصوات المهندسين الفعليين للسياسة الخارجية الذين يضعون المصالح القومية للبلاد فوق أي اعتبار.



ملامح النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد «الأزمة المالية»

أحدثت «الأزمة المالية العالمية» العديد من التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي القائم، الذي من المرجح أن تتغير بعض ملامحه بعد الأزمة ليتحوّل إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر توازناً.

عليه هذا النظام الرأسمالي، وأجبرت القوى الرأسمالية الكبرى على التنازل عن قناعاتها والرضوخ لمطالب فرض المزيد من الرقابة.

* النظر بعين الريبة إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية: في ظل فشل «صندوق النقد الدولي»، ومن ثم «البنك الدولي» في توقع حدوث الأزمة، بجانب فشل «منظمة التجارة العالمية» في استكمال مهمة تحرير التجارة العالمية وتساعد موجة الحمائية التجارية من جديد، فقد أصبحت جدوى وجود هذه المؤسسات موضعاً للتشكيك، كما أن تحييز نظم عمل هذه المؤسسات لمصلحة الدول المتقدمة دفع الدول النامية والصاعدة إلى المطالبة بإعادة هيكلتها، بل وشجع بعضها على المبادرات بإيجاد مؤسسات جديدة تمثل دول الجنوب النامي في مواجهة تلك المؤسسات.

* تهديد مستقبل الدولار: كشفت الأزمة عن مدى خطورة الاعتماد على عملة واحدة كعملة احتياط رئيسية، وقد دعت العديد من الدول من بينها دول متقدمة إلى نظام احتياطي عالمي متعدد العملات، بتصعيد عملات جديدة مثل «السيورو» و«السيوان»، بل وقد بدأت دول كبرى بالفعل في هذا التحوّل.

من ذلك يمكن القول إن «الأزمة المالية» جاءت لتغير وجهة النظام الاقتصادي العالمي، لتوجد نظاماً اقتصادياً جديداً أكثر توازناً، على مستوى كل من دور القوى الاقتصادية الكبرى، والنظام الرأسمالي الذي سيكون أكثر تحفظاً، بجانب بعض التوازن في دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ونظام الاحتياطي الدولي.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أنه كما كان اندلاع الأزمة هو الدافع للبدء في تغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم، فإن استمرارها خلال الفترة المقبلة سيكون محدداً لمدى اكتمال التحوّل إلى النظام الاقتصادي الجديد.

طرح «الأزمة المالية العالمية» قضية الانتقال إلى «نظام اقتصادي عالمي أكثر توازناً»، وتسببت بالفعل في إحداث العديد من التغييرات في هذا الاتجاه، لعل من أهمها:

* إضعاف القوى الاقتصادية الكبرى: فقد تسببت الأزمة بإضعاف القوى الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المتسبب الرئيسي في الأزمة، ومن ثم اليابان وألمانيا وبريطانيا بجانب قوى اقتصادية غربية أخرى، وقد أجبرت هذه القوى على الاعتراف بصعود قوى أخرى بجانبها.

* دفع قوى اقتصادية جديدة إلى المقدمة: دفعت الأزمة قوى اقتصادية جديدة إلى المقدمة، وتأتي الصين على رأس هذه القوى، التي حافظت على نموها الاقتصادي القياسي بالرغم من الأزمة، إلى أن باتت مرشحة للصعود إلى قمة الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشر المقبلة، وبات يعول على الطلب المحلي الصيني كمحرك للاقتصاد العالمي بعد الانهيار الذي أصاب الطلب الأمريكي. كما سمحت الأزمة بصعود قوى اقتصادية أخرى، مثل الهند والبرازيل وروسيا.

* تصاعد أهمية المواد الأولية ومصدرها: تسببت الأزمة بتزايد أهمية فاعلين اقتصاديين جدد، اكتسبوا أهميتهم من امتلاكهم الموارد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز، التي باتت أسعارها أحد أهم محددات قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي من الأزمة، وفي هذا الإطار برز دور السعودية بجانب منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» كمتحكّمين رئيسيين في أسعار النفط العالمية.

* التشكيك في ثوابت النظام الاقتصادي الرأسمالي: كشفت الأزمة عن بعض العيوب التي عاناها النظام الاقتصادي العالمي القائم على الرأسمالية خلال نصف القرن الماضي، فشككت في جدوى مبدأ الحرية الذي يقوم

ما الذي يعوق هزيمة الجماعات المسلحة في باكستان؟

تفادياً لإثارة المزيد من استياء الشارع الباكستاني، درجت الولايات المتحدة مراراً على مطالبة القيادة العسكرية الباكستانية بانتهاج استراتيجية لمكافحة التمرد تراعي ضرورة ضمان أمن السكان المحليين، ولكن هل لدى الجيش الباكستاني القدرات والكفاءة اللازمة لانتهاج استراتيجية خاصة بهذا النوع من العمل العسكري؟

من «منطقة القبائل» و«محافظة الحدود الشمالية الغربية» على مدى فترة يتوقع أن تتراوح بين عامين وخمسة أعوام. ويعني ذلك أن عدد القوات الباكستانية النظامية وشبه النظامية لا يزال أقل بكثير من متوسط عدد القوات اللازم لخوض عمليات مكافحة التمرد بنجاح، خصوصاً أن أي عمليات مكافحة التمرد في هذه المنطقة تتطلب عدداً كبيراً من القوات بسبب طبيعتها الوعرة.

٢- يُضاف إلى ذلك أن باكستان في حاجة إلى تجنيد ما لا يقل عن ١٠٠ ألف فرد وتوجيههم إلى تشكيل ميليشيات محلية للمساعدة على حفظ النظام في المناطق التي تنجح في تطهيرها من نشاط المتمردين.

٣- كما تتطلب أي حملة مكافحة تمرد فاعلة تنسيقاً محكماً للجهود بين الجيش والحكومة المدنية، إلا أن العلاقات بين الجانبين لا تزال ضعيفة ومتوترة في بعض الأحيان.

٤- اعتماد باكستان على الدعم الأمريكي لخوض حملة لمكافحة التمرد بهدف تلافي العيوب والقصور في بعض الجوانب من المحتمل أن تترتب عليه نتائج عكسية. إذ من المحتمل أن تُوَجَّح هذه الخطوة الاستيلاء في أوساط الشارع وتتسبب بإضعاف المعنويات وتساعد المتمردين على التجنيد وكسب تأييد الناقلين على المشاركة الأمريكية.

ويخلص تقرير «نيو أمريكيان فاونديشن» إلى أن القدرات المحدودة للجيش الباكستاني في تنفيذ عمليات ناجحة لمكافحة التمرد في «منطقة القبائل» و«محافظة الحدود الشمالية الغربية» والخسائر الكبيرة المتوقعة تجعل فرص نجاحها ضعيفة على المديين القصير والمتوسط.

الإجابة عن هذا السؤال تضمّنّها تقرير صادر عن «نيو أمريكيان فاونديشن» تناول جوانب القصور ومواطن الخلل لدى الجيش الباكستاني، آخذاً في الاعتبار طبيعة التمرد والصعوبات التي تشكّلها طبيعة «منطقة القبائل» و«محافظة الحدود الشمالية الغربية»، والقدرات العسكرية الفعلية للجيش الباكستاني.

قواعد استراتيجية التمرد وتوجيهاتها، حسبما جاء في تقرير «نيو أمريكيان فاونديشن»، تؤكد أولوية الحل السياسي على الحل العسكري، وأولوية أمن السكان على استهداف العدو، والاعتماد على القوات الأرضية بدلاً من القوة الجوية، والانتشار المحدود للقوات بدلاً من الانتشار الواسع في مهام مثل الدوريات وجمع المعلومات الاستخباراتية والمساعدات في مجالات التنمية.

إلا أن حملة القوات الباكستانية لمكافحة تمرد حركة «طالبان» والجماعات الدينية المتطرفة ظلت تعمل حتى الآن على نحو معاكس تماماً لكل ما جاء في هذه القواعد والتوجيهات، حسبما ورد في التقرير المُشار إليه. أما السبب في ذلك، فيعود إلى نهج عسكري يغذيه الخوف المستمر من الجيش الهندي الذي تعتبره باكستان متفوقاً عليها في أكثر من جانب. وحتى إذا اعتزم الجيش الباكستاني فعلاً انتهاج استراتيجية خاصة بالاضطلاع بعمليات مكافحة التمرد، وهي عمليات عسكرية لها استراتيجياتها وتكتيكاتها الخاصة، فإن هناك مجموعة من العقبات تقف حائلاً دون نجاحه في هذا الجانب، أهمها:

١- الجيش الباكستاني لا يسمح بإعادة نشر أكثر من ثلثي قواته المرابطة على الحدود مع الهند، أي نحو ٢٥٠ ألف جندي وضابط، لتنفيذ عمليات مكافحة التمرد في كل



خريطة التحالفات السياسية في العراق وفرص المالكي في الانتخابات النيابية المقبلة

بإعلان نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي يوم الخميس الماضي، كتلته الانتخابية «ائتلاف دولة القانون»، التي سيخوض بها الانتخابات النيابية المقبلة، تكون قد تبلورت بوضوح خريطة التحالفات السياسية في العراق، التي تؤثر في مجملها إلى صعوبة التكهن بمن سيفوز في هذه الانتخابات.

بالإضافة إلى قوى سنية منها «جماعة علماء المسلمين» و«مجلس إنقاذ الأنبار» وشخصيات ليبرالية وعلمانية ومستقلة.

* «القائمة العراقية الموحدة»، وهي تحالف قومي علماني يضم أحزاباً سنية وشيعية بقيادة رئيس الوزراء السابق، إياد علاوي. ويضم الائتلاف «حركة الوفاق الوطني» بقيادة علاوي، و«الحزب الشيوعي العراقي» و«حزب عراقيون»، و«تجمع الديمقراطيين المستقلين» بقيادة السياسي المخضرم عدنان الباجه جي.

* «جبهة التوافق»، وهي تضم ثلاثة أحزاب سنية، هي: «الحزب الإسلامي العراقي» بزعامة طارق الهاشمي، و«مؤتمر أهل العراق» بزعامة عدنان الدليمي، و«مجلس الحوار الوطني العراقي»، وهو تكتل من الأحزاب السنية بقيادة خلف العليان.

قراءة واقع خريطة التحالفات السياسية في العراق، تشير إلى أنه من الصعب التكهن بمن سيفوز في الانتخابات المقبلة، لكن مع هذا فإن هناك بعض المؤشرات التي يمكن رصدها في هذا السياق، لعل أهمها:

* أن فرص المالكي في الفوز بمنصب رئيس الوزراء في الانتخابات المقبلة تعتبر صعبة بالمقارنة بالانتخابات السابقة، فهناك اتفاق بين العديد من التكتلات والقوى السياسية على تشكيل جبهة سياسية قوية داخل البرلمان المقبل، للحيلولة دون اختياره لمنصب رئيس الوزراء.

* أن خريطة التحالفات الحالية قد تشهد بعض التغيير الجزئي في الفترة القليلة المقبلة، إذ إن هناك بعض القوى السياسية لم تستقر بعد على التحالف الذي ستخوض في ظلها الانتخابات المقبلة.

أعلن رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، يوم الخميس الماضي، في بغداد كتلته الانتخابية «ائتلاف دولة القانون»، وذلك تمهيداً لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة المقرر إجراؤها في العراق في ١٦ يناير المقبل.

الائتلاف الجديد يعتمد على مبادئ المشروع الوطني الذي اعتمده «ائتلاف دولة القانون» في أثناء خوضه انتخابات مجالس المحافظات السابقة، الذي يركز على: (مواجهة أي محاولة لإثارة الفتنة الطائفية، والتصدي بقوة للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وحصر السلاح بيد الدولة، وإبعاد الجيش والشرطة عن التأثيرات الطائفية والتحزب، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة والمهنية بدلاً من المحاصصة الطائفية). وعلى الصعيد الخارجي، يؤكد أن العراق سيبقى جزءاً من محيطه العربي والإسلامي الإقليمي والدولي.

اللائق للنظر في ائتلاف المالكي الجديد أنه يضم شريحة واسعة من الكيانات والشخصيات الطائفية، بعضها ليبرالية الاتجاه أو عشائرية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العرب السنة. كما يركز بشكل واضح، على حركات وهيئات جهوية أو محلية ومناطقية أكثر بكثير من الاهتمام بأحزاب على المستوى الوطني، كما فعل في انتخابات المحافظات. وإضافة إلى ائتلاف دولة القانون توجد العديد من الائتلافات والتكتلات الأخرى، لعل أبرزها:

* «الائتلاف الوطني العراقي» الذي تم إعلانه في شهر أغسطس الماضي، ويضم ١١ كياناً ويضم أهم الأحزاب الشيعية وهي «المجلس الأعلى الإسلامي» و«منظمة بدر» و«تيار الصدر» و«حزب الفضيلة» و«حزب الدعوة-تنظيم العراق» و«تيار الإصلاح الوطني» (إبراهيم الجعفري وأحمد الجلبي وإبراهيم بحر العلوم)،



إسلام آباد

خبراء يطرحون خيارات أميركا في أفغانستان

طرح عدد من الخبراء والمراقبين العديد من الخيارات المطروحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الوضع الصعب في أفغانستان، أهم هذه الخيارات:

- وضع استراتيجية عسكرية أعنف من الحالية بإضافة عدد جديد من قوات الجيش حتى يمكنها الانتشار في جميع مناطق أفغانستان مع إمدادها بأحدث الوسائل الحربية من طائرات ومدافع ودبابات. ويرى أصحاب هذه النظرية أنه لمواجهة انتصارات «طالبان» يمكن مواجهتها بسلاحها نفسه، وهو زيادة عدد الجنود المقاتلين ونشرهم في أهم معاقلها داخل أفغانستان ومحاصرة مناطق الحدود مع باكستان وإيران وروسيا. ويقول المراقبون إن هذه الاستراتيجية ستواجه بوسائل «طالبان» البدائية، إذ إن تزايد عدد الجنود الأمريكيين لا يعني سوى زيادة عدد ضحاياهم وارتفاع أكثر من السابق.

- أما الحل الآخر فيتمثل في البحث عن طريق الحوار والتفاوض مع معتدلي «طالبان» والبحث عن قيادات عاقلة وواقعية يمكن التباحث معها حول مستقبل أفغانستان. وتكمن المشكلة هنا في هوية المعتدلين، إذ إن نظرة الأمريكيين إليهم غير نظرة باكستان. فالأمريكيون ما زالوا ينظرون إلى أن معتدلي «طالبان» هم المنشقون عنها. أما باكستان فتري أن المعتدلين الشرعيين داخل «طالبان» هم الذيم ما زالوا يقودون الحركة «الطالبانية» ويتزعمونها.

- كما يتحدث المراقبون عن أن الأمريكيين يبحثون اليوم في خطة أخرى للحل في أفغانستان يقتبسونها من تجربتهم في العراق من خلال البحث عن تشكيل «جماعات الصحوة الأفغانية» من خلال تسليح قبائل مناهضة لـ «طالبان» وتدريبها. ويرى المراقبون أن المشهد السياسي الأفغاني يختلف عن نظيره العراقي وبالتالي فلا يمكن لتجربة شهدت نجاحاً في هذا البلد أن تكون ناجحة في البلد الآخر.

طهران

محللون إيرانيون: إيران حققت مكسباً في محادثات جنيف

رأى محللون إيرانيون أن إيران سجّلت مكسباً في محادثات جنيف مع القوى الكبرى المعنية بملفها النووي لأنها تمكّنت من الحفاظ على حقها في تخصيب اليورانيوم، الجانب المثير للجدل في برنامجها النووي. وقال محمد صالح صدغيان، الصحفي والمحلل المستقل، «إن إيران حصلت على اعتراف بأنشطتها في تخصيب (اليورانيوم) عندما وافقت (القوى العظمى) على أن يجرى تخصيب اليورانيوم بشكل مخفف أكثر خارج إيران». واعتبر أن طهران حققت «نجاحاً» آخر من خلال نجاحها في توسيع «إطار المحادثات مع هذه المباحثات التي لم تتناول ملفها النووي فقط، بل ورزمة مقترحاتها أيضاً التي تشتمل خصوصاً على مسألة نزع السلاح دولياً».

ورأى برنار أوركاد، خبير مقره في باريس، أن «ثمة أموراً مهمة جداً» حدثت في جنيف وأن «مواقف (مختلف الأطراف) قد تحركت». وقال إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف يقرّ للمرة الأولى بـ «حق إيران في التخصيب لهدف سلمي».

إلى ذلك عنونت صحيفة «إيران» صفحتها الأولى السبب الماضي «إيران كان لها الغلبة في محادثات جنيف» وأشادت بـ «منطق إيران المتين وإبداعها ومقاومتها».

وقال غلام رضا جلاتنديان، من صحيفة «القدس» المحافظة «إن الطرف الإيراني حول الأمور بطريقة جعلت الجانبين يسجلان نجاحاً، فيما كانت بعض وسائل الإعلام الغربية تتوقع ألا تؤدي المحادثات إلى أي شيء». واعتبر أن «المحادثات أفضت إلى وضع أساس جيد للمفاوضات المقبلة، كما كانت النبرة المستخدمة في هذه المحادثات مختلفة قياساً إلى الاجتماعات الأخيرة. لم يكن هناك أي تهديدات».

واعتبر جلاتنديان أيضاً أن النجاح الأساسي في جنيف كان الحفاظ على حق تخصيب اليورانيوم.

لا تغيير في المفهوم الدفاعي لسياسة الدفاع الوطني الصينية

«وول ستريت جورنال»: ألاسكا تستطيع أن تسد احتياجات الطاقة الأمريكية

أكد تشن تشو، الباحث والمتخصص في الشؤون العسكرية بـ «أكاديمية العلوم العسكرية الصينية» مؤخراً، عدم وجود تغيير في سياسة الدفاع الوطني الصينية. وقال بمناسبة العرض العسكري الأخير بمناسبة العيد الوطني الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية: «إن الصين لا تجري سباق تسلح مع أي دولة، ولا تشكل تهديداً عسكرياً لأي دولة». وأضاف الباحث أن الصين الجديدة أعلنت عند تأسيسها عام ١٩٤٩ سياستها الدفاعية فيما يتعلق بالدفاع الوطني أمام العالم كله، التي تحدد مهمة الدفاع الوطني الصيني في «الدفاع عن استقلال الصين ووحدة سيادة أراضيها، والدفاع عن جميع المنجزات الثورية للشعب الصيني ومنجزات بناء البلاد، والدفاع عن سيادة البلاد ووحدة أراضيها وأمنها». وأعاد الباحث إلى الذهن، ما وفره تقرير (الدفاع الوطني الصيني لعام ٢٠٠٦)، عن هذه السياسة بالقول: إن «مفهوم التنمية العلمية للبلاد، يضم بشكل رئيسي الدفاع عن أمن البلاد ووحدتها وضمان مصالحها التنموية وتحقيق التنسيق الشامل والتنمية المستدامة لوسائل الدفاع الوطني وبناء الجيش وتعزيز بناء جودة الجيش باعتبار المعلوماتية علامة رئيسية له، وتنفيذ السياسة الاستراتيجية العسكرية المتميزة بالدفاع النشط والمثابرة على الاستراتيجية النووية للدفاع عن النفس، وصياغة البيئة الآمنة الصالحة للتنمية السلمية للبلاد». وقال تشن شو إن العالم شهد في الآونة الأخيرة، ترديد زعم يفيد «بأن التهديد العسكري آتٍ من الصين»، استناداً إلى ارتفاع وتيرة تحديث الجيش الصيني. وخلص الباحث إلى قوله إن ذلك القول لا أساس له. ولا يتم تحديد دولة إذا ما كانت تشكل تهديداً عسكرياً أم لا من خلال اعتمادها على قواها العسكرية فحسب، بل يعتمد على سياساتها الداخلية والخارجية. وإذا ما كانت أي دولة تمارس الاعتداء والتوسع العسكري يعتمد على سياستها للدفاع الوطني وسياساتها الخارجية من حيث الأساس.

كتب سيان بارنيل، جمهوري، حاكم ولاية ألاسكا، مقالاً نشرته صحيفته «وول ستريت جورنال» تحت عنوان «ألاسكا تستطيع أن تسد احتياجات الطاقة الأمريكية: وزارة الداخلية في إدارة أوباما تواجه قراراً صعباً بشأن النفط البحري»، قال فيه إن الولايات المتحدة تواجه الآن قراراً حول الكيفية التي تسد بها احتياجاتها المستقبلية من الطاقة. وفي الأشهر المقبلة، سوف تنظر وزارة الداخلية الأمريكية فيما إذا كانت تسمح بتوسيع استكشاف النفط والغاز في «الجرف القاري الخارجي» بولاية ألاسكا. وإن مثل هذا الاستكشاف يستطيع أن يضع البلاد على طريق طاقة واضح ومستدام لعقود مقبلة. وبلغت الكاتب النظر إلى أن الجرف القاري الخارجي لألاسكا يحوي ما يقدر بنحو ٢٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج و١٣٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج، وهو ما يقارب ضعف حجم النفط الذي قد تم استخراجه من المنحدر الشمالي في ألاسكا منذ دخول نظام خط الأنابيب العابر لألاسكا للعمل في عام ١٩٧٧. وبأخذ احتياطي الجرف القاري الخارجي في الحسبان، فمن المرجح أن ألاسكا تحوي أكثر من ٣٠٪ من احتياطي النفط والغاز القابلة للاستخراج في الولايات المتحدة كلها. وإن تطوير هذه الموارد سيعزز المصالح الوطنية الأمريكية بثلاث طرق مهمة: (١) زيادة استكشاف النفط والغاز وإنتاجهما سيوجدان وظائف جيدة العائد للأمريكيين. (٢) تطوير الموارد الأمريكية يعني أن الرسوم من حقوق الإنتاج ستذهب إلى الحكومة الأمريكية، وليس إلى حكومات أجنبية. (٣) تطوير الجرف القاري الخارجي لألاسكا سيعزز كثيراً من الأمن القومي الأمريكي ومصالح السياسة الخارجية. فمع التوسع السكاني والاقتصادي الأمريكي، ستضطر الولايات المتحدة حتماً إلى سد احتياجاتها من الطاقة من مكان ما.

لندن

مشروع قانون أمريكي في مجال الطاقة يدعم الصناعة النووية

كتبت أنا فيفيلد من واشنطن مقالاً نشرته صحيفة «فيننشال تايمز» تحت عنوان «مشروع قانون أمريكي في مجال الطاقة يدعم الصناعة النووية»، ذكرت فيه أن صناعة الطاقة النووية الأمريكية تستعد لاستقبال دعم واسع من أجل بناء مفاعلات نووية جديدة، والبحث والتطوير، وتدريب المزيد من الموظفين الأعلى مهارة بموجب مشروع قانون التغيير المناخي الذي عرضه الديمقراطيون على مجلس الشيوخ هذا الأسبوع. وتلفت الكاتبة النظر إلى أن زيادة الإمدادات من الطاقة النووية تعدّ بندا رئيسياً في مشروع قانون «وظائف الطاقة النظيفة والكهرباء الأمريكية»، الذي قدّمته هذا الأسبوع باربارا بوكسر من كاليفورنيا، رئيسة لجنة البيئة والأشغال العامة بمجلس الشيوخ، وجون كيري من ماساشوستس، رئيس لجنة العلاقات الخارجية. وتورد الكاتبة عن السيدة بوكسر قولها لأعضاء مجلس الشيوخ عن كشف النقاب عن مشروع القانون يوم الأربعاء الماضي: «إننا نتحد خلف طيف من حلول الطاقة: الطاقة المتجددة، والغاز الطبيعي، وزيادة الإنتاج المحلي من الطاقة، والطاقة النووية الآمنة، وتكنولوجيا الفحم النظيفة، وترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ عليها». وتلفت الكاتبة النظر إلى أن مشروع القانون «بوكسر-كيري» يذهب إلى ما هو أبعد من تشريع أقره مجلس النواب في يونيو الماضي بتوفيره التمويل لضمانات القروض والتأمين على المخاطر القانونية لمولدات الطاقة النووية، وإنشاء برامج جديدة للأبحاث والتطوير من أجل تكنولوجيا نووية متقدمة وإدارة النفايات النووية. كما أنه ينصّ أيضاً على برامج لتدريب الأشخاص على بناء المرافق النووية وتشبيدها وتشغيلها وصيانتها، مورداً أن المفاعلات الجديدة ستطلق «حقبة جديدة للصناعة النووية، وتترجم إلى عشرات الآلاف من الوظائف».

باريس

القوى الكبرى بدأت حواراً حذراً مع إيران في جنيف

قالت «لوموند» إنه في غياب مبادرة إيرانية لتجميد عملية تخصيص اليورانيوم - كما تطالب بذلك القوى الكبرى - فإن محادثات جنيف، يوم الخميس الماضي أول أكتوبر الجاري، أفرزت مفاجآت عدة، وأولها إعلان إجراء «محادثات مهمة» خلال استراحة الغداء بين المفاوض الأمريكي، وليام بيرنز، والمبعوث الإيراني، سعيد جليلي. وأشارت الصحيفة إلى أن مصادر أمريكية وصفت هذه المحادثات باعتبارها الأولى من نوعها على هذا المستوى منذ ثلاثين عاماً هي عمر قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأضافت أن المفاجأة الأخرى تتمثل في إعلان «اتفاق من حيث المبدأ» تقوم من خلاله إيران بنقل جزء كبير من اليورانيوم المخصّب إلى بلدان أخرى (ورد اسم روسيا وفرنسا) بحيث يتم تحويله إلى وقود لمفاعل الأبحاث في طهران لإنتاج نظائر طبية، مبرزة أن آليات عملية نقل اليورانيوم - إذا ما تقرّر ذلك - ما زالت غامضة جداً. كما أشارت إلى تصريح الرئيس الأمريكي حول اجتماع جنيف، حيث قال إنه «بداية بناء» ، لكن إيران يجب الآن أن تنتقل إلى «العمل البناء» ، مضيفاً أن «وعد التعاون ينبغي الوفاء بها» .

كما نقلت تصريح وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، حيث أشار إلى «الجو البناء» الذي طبع محادثات جنيف، كما قال إن هذا الاجتماع ركّز على الموضوعات الواردة في الرسالة التي وجهتها إيران في ٩ سبتمبر الماضي إلى مجموعة «الدول الست» .

وأضافت الصحيفة أن متكي أشار إلى أن إيران مستعدة لرفع هذا النوع من الاجتماعات إلى مستوى قمة لرؤساء الدول، مبرزة أن هذا التصريح يعبر عن رغبة إيران في اغتنام هذه الفرص لإضفاء الشرعية على الرئيس محمود أحمدني نجاد، الذي كانت إعادة انتخابه متنازعا عليها بشدة هذا العام.

«المصرف المركزي» يقترح إنشاء سوق مالية إقليمية في دول الشرق الأوسط وشرق آسيا

قدم معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ «المصرف المركزي» الإماراتي، توصيات في اجتماع محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد للدول الأعضاء في «منظمة المؤتمر الإسلامي» بشأن تأسيس سوق مالية إقليمية في دول الشرق الأوسط وشرق آسيا تعمل كبديل لتوقف الأسواق المالية العالمية في وقت الأزمات، وذلك في ضوء الفشل الذي واجهته عوامة الخدمات المالية.



«بنك قطر الوطني» ينفي تنفيذ استثمارات في حقل نفط بإيران

قال «بنك قطر الوطني»، أمس، إنه لم يوقع أي اتفاق تمويل ولم يدرس تنفيذ أي استثمارات في حقل نفط «أسفنديار» الإيراني. وفي وقت سابق كان قد صرح مسؤول إيراني بأن «بنك قطر الوطني» سيستثمر ٤٠٠ مليون يورو (٤,٥٨١ مليون دولار) لتمويل عملية تطوير الحقل النفطي. وقال أكبر بنك في دولة قطر في بيان نشر بموقع البورصة القطرية على «الإنترنت»: (انطلاقاً من مبدأ الإفصاح والشفافية، خاطبت إدارة بورصة قطر «بنك قطر الوطني» للاستفسار عن الخبر الذي نشر في الصحف المحلية حول تمويل «بنك قطر الوطني» تطوير حقل نفط إيراني بـ ٤٠٠ مليون يورو.



وزير الخزانة الأمريكي يحث على إجراء إصلاحات في «صندوق النقد الدولي»

حث وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي جايتنر، «صندوق النقد الدولي» على تطبيق إصلاحات تمنح الأسواق الناشئة والدول النامية مزيداً من السلطة في المؤسسات المالية. وفي بيان صدر أمس، أشار جايتنر إلى التزام «مجموعة العشرين» نقل بعض السلطة في «صندوق النقد الدولي» من الدول ذات التمثيل العالي إلى تلك الأقل إسهاماً. وقال جايتنر إن «صندوق النقد الدولي» يجب أن يقدم سيناريوهات بشأن كيفية تطبيق التغيير المقترح بمنح تلك الدول ٥٪ على الأقل من سلطة التصويت.



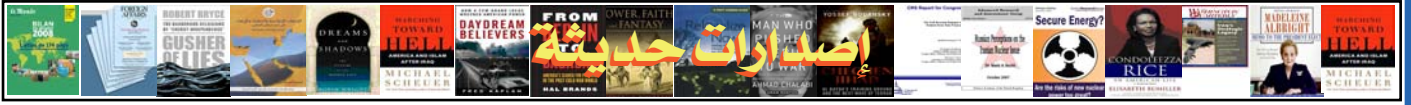
البرازيل ستقترح على «مجموعة العشرين» إعطاء «مجموعة ٢٤» مقراً

أعلن وزير المال البرازيلي، جيدو مانتيجا، في إسطنبول أن البرازيل ستقترح على مجموعة البلدان الغنية والناشئة في «مجموعة العشرين» إعطاء مقر لمجموعة أخرى هي «مجموعة ٢٤» التي تضم كبرى البلدان النامية. وقال مانتيجا في مؤتمر صحفي على هامش الجمعية السنوية لـ «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، (سأقترح على «مجموعة العشرين» منح «مجموعة ٢٤» مقراً دائماً). وأضاف أن «مجموعة ٢٤» ستحصل على تمثيل في إطار «مجموعة ٢٠»، وستعزز بذلك وضع البلدان الناشئة. وقد اجتمعت «مجموعة ٢٤» التي تولت البرازيل السبب الماضي رئاستها مدة سنة، في إسطنبول كما تفعل في كل جمعية لـ «صندوق النقد الدولي»، أي مرتين في السنة.

الكويت تتوقع سعراً للنفط عند ٣٥ دولاراً

في ميزانية عام ٢٠١٠-٢٠١١

قال وزير المالية الكويتي، مصطفى الشمالي، في تعليقات نشرت أمس إن من المتوقع أن تحتسب بلاده سعر النفط الخام عند ٣٥ دولاراً للبرميل في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١. ونقلت صحيفة «أوان» اليومية عن الشمالي قوله إنه يتوقع «الاستمرار في احتساب سعر ٣٥ دولاراً للبرميل النفط في ميزانية عام ٢٠١٠-٢٠١١. وكانت الكويت احتسبت سعر الخام -مصدر الإيرادات الرئيسي في البلاد- عند ٣٥ دولاراً للبرميل في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وأظهرت بيانات رسمية يوم الخميس الماضي أن فائض ميزانية الكويت -رابع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم- خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ بلغ ٢٥,٤ مليار دينار (١٤,٨٢ مليار دولار) بفضل إيرادات النفط التي فاقت التوقعات. وقال الشمالي إن الموافقة على احتساب سعر النفط عند ٣٥ دولاراً للبرميل في الميزانية لم يمنح الدولة من استخدام «الفوائض المالية للاستمرار في الإنفاق على المشروعات التنموية». وقال «بنك الكويت الوطني» الشهر الماضي إن بإمكان الكويت تسجيل فائض في الميزانية قدره ٦,٢ مليار دينار في السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ بفضل ارتفاع أسعار النفط عن المتوقع.



بناء الجسور لا الجدران.. التواصل مع الإسلاميين السياسيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تأليف: الكس جلنبي

الناشر: «معهد أبحاث السياسات العامة» - سبتمبر ٢٠٠٩

مواقف معادية للديمقراطية، خاصة في مجال حقوق المرأة، والتعددية السياسية، وغيرها من القضايا.

كما يعكس هذا الموقف أيضاً اعتبارات واقعية تعبّر عن المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط التي ينظر إليها على أنها

تحت التهديد بفعل ارتفاع شعبية الإسلاميين ونفوذهم. الأحزاب والحركات الإسلامية، بدورها كانت قد أبدت تحفظاً جليلاً لإقامة علاقات وثيقة مع تلك القوى الغربية التي يعارض الإسلاميون سياساتها في المنطقة بشدة، لأسباب عدة.

وتقول الدراسة إن مشروع قنوات التواصل مع الحركات الإسلامية غير العنيفة في المنطقة، ينبغي ألا يساء تفسيره على أنه تأييد ضمني لبرامجهم السياسية. ويذكر معد الدراسة أن اتباع استراتيجية تقوم على التواصل مع الأحزاب الإسلامية الرئيسية ينطوي على مخاطر كبيرة ومفاضلات عدة لصانعي القرار في الولايات المتحدة وفي أوروبا، ومع ذلك، فإن الدراسة تخلص إلى أن الميل من الجانبين لعرض التواصل والالتحام ليست مباراة صفرية «كل شيء أو لا شيء»، فمثل هذا التصور يجب تجاوزه نحو التأسيس لحوار بناء حول الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات لصناع القرار في العالم الغربي، أهمها: أن على صناع القرار في الغرب إعادة التفكير جذرياً في استراتيجيتهم السياسية للتواصل مع الأحزاب والحركات الإسلامية، وعلى واضعي السياسات مواجهة الحقيقة الصعبة بأنه وإحراز تقدم نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سوف يتعين عليهم فتح حوار مع بعض الحركات الإسلامية المتشددة، وأن على القادة الغربيين الاستمرار في التعبير عن تحفظاتهم حول القضايا السياسية والاجتماعية التي يختلفون مع الإسلاميين فيها جوهرياً، ولكن عليهم أن يكونوا مستعدين لفتح قنوات الاتصال معهم، إذا كانوا جادين في دعم الإصلاح السياسي في المنطقة.



صدرت عن «معهد أبحاث السياسات العامة»، ويعد واحداً من أهم مراكز دراسات السياسة العامة في بريطانيا، دراسة عن الآليات التي يجب أن تتعامل بها الدول الغربية في علاقتها مع الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وترى

الدراسة أنه ومنذ وقوع هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، انفجر الاهتمام بالإسلام السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومعظم الاهتمام انصبّ، حسب الدراسة، على التيارات الإسلامية العنيفة كـ «القاعدة» و«طالبان»، أو على الحركات الطائفية، أو تلك التي لديها جناح عسكري.

وهذا التوجّه، في نظر معد الدراسة الكس جلنبي، يخفي حقيقة أن السياسة المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتم قيادتها وتشكل من مجموعة أكثر مغايرة وأقرب إلى النمط السائد للحركات الإسلامية، التي تعرفها الدراسة بالحركات التي تمارس أو تسعى إلى الانخراط في العملية السياسية الشرعية في بلدانهم، وتنأى بنفسها علناً عن استخدام العنف في تحقيق أهدافها السياسية.

هذا التعريف من شأنه، وفقاً لجلنبي، أن يشمل جماعات مثل جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، و«حزب العدالة والتنمية» في المغرب، و«جبهة العمل الإسلامي» في الأردن. هذه الحركات أو الأحزاب غير العنيفة تعبر، في كثير من الأحيان، عن العناصر الأفضل تنظيماً والأكثر شعبية من عناصر المعارضة للأنظمة القائمة في كل بلد، وهي على هذا النحو استقطبت اهتماماً متزايداً من قبل صانعي السياسات الغربية بحكم الدور الذي قد تلعبه تلك الحركات في تعزيز الديمقراطية في المنطقة. ولكن المناقشات الغربية ما زالت محصورة فيما إذا كان من المناسب التعامل مع هذه الجماعات على أساس نظامي ورسمي، بدلاً من التركيز على الجوانب العملية في القيام بذلك. وتقول الدراسة إن هذا الموقف يرتبط جزئياً بالرغبة في عدم استعداد الدول الغربية لإضفاء الشرعية على جماعات لديها